



حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي وتحقيق

التنمية المستدامة في ليبيا

أ . الصيد انبية وريث

الجامعة الأسمرية الإسلامية

alsaidinbya@yahoo.com

الملخص

الفساد المالي يعد من أحد الظواهر الخطيرة التي تواجهها البلدان ولا سيما بلدان الدول النامية. إذ أن وجود مثل هذه الظاهرة سوف يؤدي إلى تدمير اقتصاديات الدولة، وذلك من خلال التسبب في ركود إقتصادي في عمليات التنمية الاقتصادية، فمثل هذا الركود سيؤدي بدوره إلى الحد أو تعطيل أية برامج للتنمية تهدف الدولة إلى تحقيقها. ويعد الفساد المالي في الاقتصاد الليبي أحد المشاكل بل أكبرها كما أنه يشكل تحدياً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا ماورد بتقرير ديوان المحاسبة الصادر سنة 2012 والمعني بمتابعة الفساد المالي بالإضافة إلى الفساد الإداري، حيث تمت الإشارة في هذا التقرير إلى وجود قصور في نظم الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة للدولة وذلك إما بسبب تغييبها أو عدم فاعليتها. لذا فالفساد المالي يعد السبب الرئيسي وراء الحيلولة دون تحقيق هذه التنمية وكذلك بعض المشاكل الأخرى والمتعلقة بالجوانب المحاسبية وهذا يؤكد ماورد في تقرير كادبوري (Cadbury) سنة 1992. هذا التقرير صدر بعد حدوث انهيارات عديدة في كبرى الشركات العالمية والمدرجة بسوق الأوراق المالية مثل الانهيار الذي حدث في شركة وورلد كوم (WorldCom) وكذلك شركة إنرون (Enron) وكذلك شركة ماكس ويل (Maxwell) في تسعينيات القرن الماضي. حيث أرجئ سبب هذه الانهيارات إلى وجود فساد مالي بالإضافة إلى وجود مشاكل تتعلق بالجوانب المحاسبية، كما ورد في ذات التقرير الآلية اللازمة لمعالجة هذه الظاهرة والمتمثلة في الحوكمة. لقد أشار التقرير إلى أهمية حوكمة الشركات واعتبارها من الآليات الفعالة في معالجة مثل هذه الظواهر وذلك من خلال عدد من الآليات الداخلية (مثل مجلس الإدارة) والخارجية (مثل التدقيق الخارجي) والتي بدورها تحد من الفساد المالي وتؤدي إلى تحقيق التنمية. وقد تم استخدام المنهج العلمي الوصفي في هذا البحث الذي يصف الظاهرة محل الدراسة بغية تفسيرها والوصول إلى عدد من النتائج وتعميمها. وقد أظهرت النتائج أن هناك ضعفاً في تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسات الليبية العامة وتم وضع عدد من التوصيات.

1. المقدمة:

إن الاقتصاد يعتبر حجر الزاوية لأي دولة، فهو يعتبر مؤشراً لنمو الدول وتطورها ولضمان استمرارية عملية النمو الاقتصادي توجب أن يكون لديها أجهزة إدارية وتنفيذية قوية ذات نفوذ وعلاقات بجميع الأطراف المحيطة. وقد ظهرت أهمية هذه الأجهزة بعد ظهور الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى سلسلة من الإنهيارات في كبريات الشركات العالمية. وبسبب هذه الأزمات التي حدثت ظهرت الحاجة إلى معرفة سبب أو الأسباب التي أدت إلى حدوث مثل هذه الأزمات. ووفقاً لما ورد بالتقرير الصادر عن منظمة كادبوري (Cadbury) سنة 1992، لقد ورد فيه أن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث مثل هذه الأزمات والفضائح المالية كانت بسبب





الفساد المالي بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى مثل المشاكل التي تتعلق بالجوانب المحاسبية. وهذا ما أكدته التقرير الصادر عن ديوان المحاسبة سنة 2012 والمعني بمتابعة الفساد المالي بالإضافة إلى الفساد الإداري، حيث ورد في التقرير أن هناك قصور في نظم الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة للدولة وذلك إما بسبب تغييبها أو عدم فاعليتها. لذا فإن الفساد المالي في الاقتصاد الليبي يعد من أحد المشاكل التي تشكل تحدياً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد. لذا ووفقاً لما ورد بتقرير كادبوري (Cadbury) فإن حل مثل هذه المشاكل يكمن في تفعيل دور الحوكمة. فقد أشار التقرير إلى أهمية حوكمة الشركات واعتبارها من الآليات الفعالة للحد من الفساد المالي داخل المؤسسات الاقتصادية بالدولة.

2. مشكلة البحث:

إن الإنهيارات التي حدثت في العديد من كبريات الشركات العالمية والتي كان سببها الرئيسي الفساد المالي، أدى إلى ضرورة إيجاد حل سريع للحد من هذه المشاكل الاقتصادية التي قد تؤدي ببعض البلدان إلى التأخر في التنمية الاقتصادية أو قد تؤدي باقتصادها إلى الانهيار، ظهر مفهوم الحوكمة كحل لمثل هذه المشاكل الاقتصادية.

لقد أدركت كبريات الشركات في الدول المتقدمة أهمية حوكمة الشركات والدور الذي تلعبه في معالجة المشاكل التي أدت إلى إنهيار عدد من الشركات الرائدة في العالم، حيث تم تفعيل آليات الحوكمة الداخلية وكذلك الخارجية بغية الحد من المشاكل المالية التي قد تحدث مستقبلاً وذلك من أجل ضمان استمرار عملية التنمية الاقتصادية.

وعلى المستوى المحلي، فقد أشارت بعض التقارير الدولية إلى أن هناك نقشي واضح للفساد بالمؤسسات الليبية، حيث أظهرت التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية للسنوات 2014، 2015 و 2016 أن ليبيا جاءت في المراتب 166، 161 و 170 على التوالي وذلك من أصل 174، 167 و 176 دولة شملتها تقارير منظمة الشفافية الدولية.

لذا يعد تبني مفهوم الحوكمة بالشركات والمؤسسات الليبية ذات الطابع المالي والإداري أمراً ضرورياً بوصفها وسيلة من وسائل الإصلاح الاقتصادي والتي من شأنها الإسهام وبشكل فعال في مواجهة الفساد الذي نقشي بالقطاعين العام والخاص بالشركات والمؤسسات الليبية.

ووفقاً للعرض السابق فإنه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

"ما دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة بليبيا؟".

3. أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية حوكمة المؤسسات باعتبارها أحد الحلول من خلال تطبيق آلياتها الداخلية والخارجية على حد سواء، وذلك من أجل الحد من مشاكل الفساد التي حدثت خلال العقود الماضية والتي أدت إلى إنهيار كبريات الشركات الرائدة في العالم وكذلك دفع عجلة الاقتصاد نحو تحقيق التنمية للدول.

4. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعريف بمفهوم حوكمة الشركات والدور الذي تلعبه في الحد من ظاهرة الفساد المالي المتفشية ببعض المؤسسات الاقتصادية بليبيا، كما يهدف البحث أيضاً إلى التأكيد على أهمية تطبيق مفهوم الحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية الليبية لما لها من دور فعال في معالجة المشاكل المالية والتي بدورها تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.



5. فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن:

"لحوكمة الشركات دور كبير في الحد من الفساد المالي والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تبنيها وتفعيل آلياتها بالمؤسسات الليبية".

6. منهجية الدراسة:

لدراسة موضوع البحث تم استخدام المنهج العلمي الوصفي والذي يعنى بوصف الظاهرة محل الدراسة بغية تفسيرها والوصول إلى عدد من النتائج وتعميمها.

7. حدود البحث:

اقتصر هذا البحث على التقارير الصادرة عن كل من منظمة الشفافية الدولية وديوان المحاسبة الليبي خلال الفترة من 2014 إلى 2016.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (الشواورة، 2009):

"قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية" هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم الحوكمة وأهم مبادئها وقواعدها وأهدافها بالإضافة إلى وسائلها. كما هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور حوكمة الشركات في الحد من حجم النزاع بين السلطات وكذلك تخفيض التضارب الحاصل في الأهداف بالشركات العامة المساهمة، والذي بدوره يؤدي إلى الحد من الفساد ومكافحته. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مادة البحث والمتمثلة في بعض القوانين والأنظمة والدراسات المتوفرة، بالإضافة إلى تحليل البيانات المتحصل عليها وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة إلى أنه يجب الإلتزام بتطبيق حوكمة الشركات وقواعدها للحد من من ظاهرة الفساد المتفشية بالشركات العامة المساهمة بالأردن. كما يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى جذب الاستثمارات سواء كانت هذه الاستثمارات عربية أو أجنبية، والذي بدوره يحد من تهريب الأموال المحلية إلى خارج البلاد. وخلصت هذه الدراسة إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات التي يرى ضرورتها من أجل ضمان الموضوعية في رأي المدقق الخارجي.

2. دراسة (El Gabasi, Kertahadi and Firdausi, 2014):

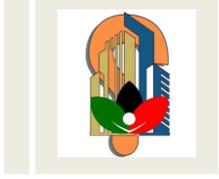
An Analysis of Corporate Governance and Its Impact on the Firm's Financial

(Performance in Libya: (A Study in ENI Oil and Gas Company

هدفت الدراسة إلى التعريف بالحوكمة ومبادئها، كما هدفت إلى تحديد تأثير حوكمة الشركات على أداء شركة إنبي للنفط والغاز في ليبيا. ففي هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض المادة العلمية للبحث. ولتحليل البيانات التي جمعت لغرض الدراسة تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لحوكمة الشركات على الأداء المالي لشركة إنبي للنفط والغاز في ليبيا والتي يمكن قبولها على المدى الطويل لإنشاء ممارسات وإجراءات حوكمة الشركات.





3. دراسة (دودين، 2015):

"أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد - دراسة حالة شركة مصفاة البترول الأردنية" هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم الحوكمة وإبراز أهم آلياتها ودورها في الحد من الفساد، كما ركزت الدراسة على دور لجان التدقيق في مجالس الإدارة باعتبارها الركيزة الأساسية لتطبيق مفهوم الحوكمة. هذه الدراسة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات المتحصل عليها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تعد الإسلوب الأمثل للحد من الفساد المالي والإداري، كما تسهم في تعزيز الرقابة داخل المؤسسات كما أنها تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة الإلتزام بتطبيق مفهوم الحوكمة لمعالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري.

4. دراسة (Nathmy, Al-'Aroud and Almbaidin, 2015):

"The Effect of the Absence of the Application of the Mechanisms of Corporate Governance on the Internal auditing Efficiency to reduce Financial Corruption in the Jordanian Ministries"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر غياب تطبيق آليات حوكمة الشركات على كفاءة المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالوزارات الأردنية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض مادة البحث كما تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). فقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين قلة تفعيل التدقيق الداخلي والفساد المالي في الوزارات الأردنية، كما أنه توجد علاقة إيجابية بين غياب تطبيق آليات حوكمة الشركات بالوزارات الأردنية والفساد المالي المستشري بها. كما خلصت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها الإلزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات في الوزارات الحكومية وذلك من أجل تفعيل نظام التدقيق الداخلي والذي من شأنه الإسهام في الحد من مظاهر الفساد في الوزارات الأردنية.

5. دراسة (بوحميد و يحيوي، 2016):

"دور آليات حاكمية المؤسسات في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة العمومية الجزائرية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بماهية الفساد المالي والإداري، كما تطرقت هذه الدراسة إلى التعريف بحوكمة المؤسسات وآلياتها والدور الذي تلعبه في الحد من الفساد المالي والإداري بالمؤسسة العمومية الجزائرية. حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الإستقرائي وذلك باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على البيانات والدراسات المتوفرة بالإضافة إلى بعض المواقع الإلكترونية المتوفرة حول هذا الموضوع. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الفساد المالي والإداري يعدان من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسة العمومية الجزائرية والذي بدوره يؤدي إلى تحميل تكاليف إضافية سواء كانت على السلع أو الخدمات التي تقدمها المؤسسة. كما أظهرت الدراسة أنه كلما إلتزمت المؤسسة العمومية الجزائرية بمبادئ الحوكمة وآلياتها أدى ذلك إلى زيادة كفاءة الأداء بها والحد من الفساد المالي والإداري. كما خلصت الدراسة إلى عدد من



التوصيات أهمها ضرورة الاعتماد على آليات الحوكمة لما لها من فوائد تعود على المؤسسة العمومية الجزائرية ومساهمتها في الحد من الفساد سواء كان هذا الفساد مالياً أو إدارياً، بالإضافة إلى ضرورة إصدار قوانين وقواعد لإرساء الحوكمة بالجزائر والإلتزام بها.

6. دراسة (أكريم، 2019):

"دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات المملوكة للدولة تحليلات واستنتاجات نظرية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالحوكمة ودورها في إدارة المال العام، كما أوضحت أبرز آلياتها التي تسهم في الحد من الفساد المالي والإداري بالدولة الليبية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في عرض مادة البحث من خلال البحوث والدراسات المنشورة بالمجلات والدوريات العلمية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن حجم الفساد بالدولة الليبية في شكل متزايد يتطلب إيجاد وسائل سريعة لمعالجة هذا الفساد. كما أوضحت الدراسة أن آثار الفساد أضعفت فرص عديدة على ليبيا للإصلاح. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة إلزام الشركات المملوكة للدولة الليبية بتطبيق آليات الحوكمة ونشر ثقافة الحوكمة بالمجتمع الليبي.

أولاً: مدخل عام للحوكمة:

1. تعريف الحوكمة:

تعد الحوكمة من المفاهيم التي أثير حولها الكثير من الجدل ولا سيما في كيفية إيجاد تعريف محدد لها وخاصة بعد بروز أهميتها وذلك بعد حدوث العديد من المشاكل بكبريات الشركات العالمية الرائدة مثل شركة إنرو للطاقة (Enron) وكذلك شركة وورلد كوم (WorldCom) بالإضافة إلى شركة ماكس ويل (Maxwell). وبسبب مثل هذه الفضائح ظهرت الحاجة إلى تطبيق مفهوم الحوكمة الذي يعد كحل للحد من هذه المشاكل ومنع تفاقمها.

فقد ظهرت العديد من التعريفات للحوكمة ولعل أهم هذه التعريفات هي:

التعريف الصادر عن لجنة كادبوري (Cadbury) سنة 1992 والذي يعرف الحوكمة على أنها "النظام الذي تدار بواسطته المؤسسات وتراقب".

التعريف الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) سنة 2010 والتي عرفت الحوكمة على أنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

وكذلك التعريف الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) سنة 1999 والذي تم تعديله سنة 2004 والذي عرف الحوكمة على أنها "النظام الذي بواسطته تضبط العلاقة بين إدارة المؤسسة وإدارة مجلسها والمساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، حيث تقوم الحوكمة بتحديد الهيكلية الملائمة والمناسبة التي يمكن من خلالها أن تضع المؤسسة أهدافها ومتابعتها بما يضمن الرقابة على النتائج المتحققة".

إستناداً للعرض السابق لأهم التعريفات يتضح أن الحوكمة عبارة عن نظام وضع ليحكم العلاقة بين الأطراف الأساسية بالمؤسسة والمتمثلة بإدارة المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين بالإضافة إلى الأطراف الأخرى، والذي من شأنه أن يضمن تحقيق الشفافية والعدالة والذي بدوره يؤدي إلى منح الأحقية بمساعدة إدارة المؤسسة وذلك بغية ضمان حقوق المساهمين وعدم المساس بها والتأكد من أن المؤسسة تعمل على تحقيق أهدافها.



2. أهداف الحوكمة:

تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق عدد من الأهداف وذلك من أجل تعزيز الثقة بين كل من الإدارة والمساهمين، وهذه الأهداف كالتالي (OECD, 2015):

- ❖ الشفافية: ويقصد بالشفافية أن تتسم أعمال المؤسسة بالوضوح وتبتعد عن الغموض والتضليل، مما يجعل أعمالها سليمة وقابلة للتحقق.
- ❖ المساءلة: يحق للمساهمين مساءلة الإدارة عن أداؤها وهذا حق يضمنه لهم القانون بالإضافة إلى أنظمة الحوكمة.
- ❖ المسؤولية: ويقصد بها أن يتصرف كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بكفاءة ومهنية عالية.
- ❖ المساواة: وتعني أن المستثمرين متساوون فيما بينهم في الحقوق بغض النظر عن كونهم صغار أو كبار، أجنب أو محليين.

3. مبادئ الحوكمة:

للحوكمة عدد من المبادئ وهي كالتالي (OECD, 2015):

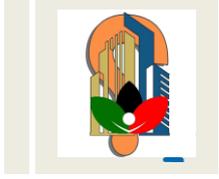
- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: تعمل الحوكمة على ضمان وجود أسواق مالية تتسم بالشفافية والنزاهة بحيث تتوافق مع القانون، والتوزيع الجيد للمسؤوليات سواء كانت هذه المسؤوليات إشرافية أو تنفيذية.
- ضمان حقوق المساهمين: على الحوكمة ان تضمن الحقوق الأساسية للمساهمين والمشملة على تأمين أساليب تسجيل الملكية، نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة، المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحصول على حصص من أرباح الشركة.
- المساواة في المعاملة بين المساهمين: يجب أن يضمن إطار الحوكمة المعاملة المتكافئة بين جميع المساهمين سواء كانوا مساهمين صغار أو كبار، محليين أو أجنب. كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.
- دور أصحاب المصلحة: ينبغي لإطار الحوكمة أن يعترف بحقوق أصحاب المصلحة وذلك بموجب القانون أو من خلال الاتفاقات المتبادلة، كما ينبغي أن تشجع على التعاون بين الشركات وأصحاب المصلحة بما يضمن تحقيق مكاسب وخلق فرص عمل واستدامة المشاريع ماليا.
- الإفصاح والشفافية: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات إفصاحا دقيقا عن جميع الأمور المتعلقة بالمؤسسة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وحوكمة الشركات.
- مسؤوليات مجلس الإدارة: ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على المجلس ومحاسبة مجلس الإدارة على مسؤولياته أمام الشركة والمساهمين.

4. الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة:

يوجد أربعة أطراف تعنى بتطبيق مفهوم الحوكمة، وهذه الأطراف هي (الخصيري، 2005):

1. المساهمون: وهم الذين يملكون رأسمال المؤسسة ويقومون باختيار أعضاء مجلس الإدارة الذي يقوم بحماية حقوقهم.
2. مجلس الإدارة: يتم اختيار أعضاء المجلس من قبل المساهمين ويقوم بدوره باختيار المدراء التنفيذيين ومراقبتهم.





3. الإدارة: وهي المسؤولة عن التسيير الفعلي للشركة بحيث تقوم بتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة وتحمل كافة المسؤوليات حول الإفصاح وشفافية المعلومات التي تنشرها.

4. أصحاب المصالح: هم مجموعة الأطراف التي تربطهم مصالح مختلفة بالشركة مثل الدائنين، الموردين، العمال، الموظفين وقد تكون مصالحهم في بعض الأحيان متعارضة.

ثانيا: الحوكمة في ليبيا:

تعد الحوكمة من المفاهيم الحديثة والتي حظيت باهتمام محلي ودولي كبير من قبل عدد من الباحثين والأكاديميين إضافة إلى عدد من المنظمات والمؤسسات (أكرم، 2019). ونظرا لهذا الاهتمام فقد أصدر مصرف ليبيا المركزي دليلا للحوكمة بالقطاع المصرفي وذلك في 15 يوليو 2010 حيث أصدر القرار رقم (20) كما صدر في 27 أغسطس 2013 دليلا للحوكمة بالمصرف الليبي الخارجي (جبريل، 2018).

فقد ذكر أبو بكر (2007)، إن تفعيل دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي سيكون ذا أهمية بالغة، إذ أنه سيسهم بشكل كبير في معالجة الكثير من الظواهر السلبية والتي أدت إلى تفشي الفساد. حيث أن الحوكمة لا تحتاج إلا للتفعيل بليبيا، إذ أن مفهوم الحوكمة ومبادئها متواجد بالقوانين واللوائح التنفيذية الليبية، حيث أفاد جبريل (2019) في دراسته أن هناك عدد من القوانين تتضمن مفهوم ومبادئ الحوكمة والتي من أهمها القانون التجاري الليبي (1966)، القانون رقم (1) لسنة 1992 بشأن المصارف والنقد والائتمان، القانون رقم (9) بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 وبالإضافة إلى قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (16) لسنة 2010 بشأن أعمال الصرافة وغيرها. كما ذكر العيش (2016) أن الحوكمة الرشيدة بالشركات الليبية متواجدة بقانون النشاط التجاري رقم (36) لسنة 2010 وكذلك في القانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق المال.

من خلال العرض السابق يتضح أن أساسيات الحوكمة متوفرة بالقوانين الليبية وأن بعض المؤسسات تطبق الحوكمة بها، والذي يشير إلى أن الحوكمة بليبيا ليست بحاجة إلا للتطبيق، الأمر الذي يستوجب من الحكومة الليبية إصدار قوانين تلزم جميع الجهات العاملة بالدولة الليبية سواء كانت بالقطاع العام أو الخاص، يجب أن تلزمهم بتطبيق الحوكمة وذلك لضمان معالجة ظاهرة تفشي الفساد بليبيا.

ثالثا: الفساد المالي:

يعد الفساد من الظواهر السلبية الأكثر انتشارا عالميا في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بيد أن الفساد يعد أكثر انتشارا في الدول النامية. وقد تزايد الإهتمام بهذه الظاهرة لما لها من آثار سلبية على المنظمات والذي يؤثر بدوره على اقتصاديات الدول مسببا في ذلك إلى تعطيل مسار التنمية الاقتصادية. ولعل السبب الرئيسي في تفشي هذه الظاهرة هو عدم استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل وتبذيرها مما يؤدي إلى الحيلولة دون تحقيق أهداف المؤسسات.

1. تعريف الفساد:

لقد وردت العديد من التعريفات للفساد وليس هناك تعريف محدد له، وذلك لكثرة الجدل حول هذا الموضوع نورد من هذه التعريفات الآتي:

التعريف الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (TI) والتي عرفت الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص".





التعريف الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF) سنة 2016 والذي ينص على أن الفساد هو "علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى تحصيل الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد".

كما عرف كل من Aforth and Anand (2003) الفساد على أنه "إساءة استخدام السلطة للحصول على مصالح شخصية أو فئوية أو منظماتية".

من خلال العرض السابق لبعض تعريفات الفساد يتضح أن هناك إجماع على أن ظاهرة الفساد مصطلح أناني مبني على أساس المصالح الشخصية، حيث يتم تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

2. أنواع الفساد:

للفساد العديد من الأنواع منها الفساد المالي والإداري والسياسي بالإضافة إلى الفساد الأخلاقي. ولعل ما يهمنا في هذا البحث هو الفساد المالي لما له من أهمية والذي أثير حوله موضوع هذا البحث.

الفساد المالي: ويشمل الانحراف ومخالفة القوانين والقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة تعليمات ولوائح أجهزة الرقابة المالية، وتتخذ مظاهر الفساد المالي أشكال الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي، وإعادة تدوير الإعانات الأجنبية للمصالح الخاص، وقروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات، والعمولات، والإتاوات الناتجة عن العقود والإسراف في استخدام مال المؤسسات أو الجهات الخاصة والعامة (القطيسي، 2014، ص195).

رابعاً: التقارير الصادرة عن الفساد في ليبيا:

في ظل ظهور ظاهرة الفساد وتفشيها في دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء والذي له تأثير على تعطيل مسار التنمية في دول العالم، ظهرت الحاجة إلى قياس ظاهرة الفساد من خلال ايجاد مؤشرات كمية وتطويرها بحيث تمكن الدارسين لهذه الظاهرة من فهمها وإيجاد حلول سريعة للحد منها.

1. مؤشر مدركات الفساد:

استناداً إلى ما ذكره القطيسي (2014)، يعد هذا التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (TI) من أهم المؤشرات والتي تصدره المنظمة منذ العام 1995. ووفقاً لهذا التقرير يتم ترتيب الدول في شكل سلم من (100) درجة وذلك وفقاً لدرجة الفساد بالقطاع العام بهذه الدول. حيث يبدأ هذا السلم بدرجة (0) والتي تعد أعلى درجة فساد بهذه الدول وينتهي بالدرجة (100) والتي تعد أقل درجة فساد بالدول. أما الكيفية التي يتم بها احتساب هذا المؤشر فإنه يتم عن طريق عمل مسوحات واستطلاعات لأراء المتخصصين، وتقوم بهذه العمليات عدد من المؤسسات المستقلة والمعروفة بمصداقيتها دولياً. وهذه العمليات متعلقة باستطلاعات حول استغلال الوظيفة العامة لتحقيق المصالح خاصة مثل قبول الرشاوى والاختلاس والتزوير وغير ذلك من مظاهر الفساد. ومن تم يتم تحديد الدرجات على مؤشر مدركات الفساد من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع القيم الموحدة لكل دولة (أبوزيد، 2012).

يوضح الجدول رقم (1) الترتيب العالمي لليبيا وفقاً لمؤشر مدركات الفساد العالمي للفترة من (2014-2016)، حيث يشير الجدول إلى أن الترتيب العالمي لليبيا وفقاً لنتائج سنة 2014 كان (166) ليتراجع ليصل إلى الترتيب (161) والذي يعد تحسناً جيداً عن باقي السنوات الأخرى وفقاً للترتيب العالمي. في حين أن عملية المسح التي تمت لإيجاد المؤشر تشير إلى العكس فقد تحسنت ليبيا على (18) نقطة من أصل (100) سنة 2014 في حين كانت (16) سنة 2015 وازداد المؤشر في التراجع ليصل إلى (14) سنة 2016. هذا التراجع



يشير إلى تفشي الفساد في ليبيا بشكل كبير وخطير الأمر الذي يستدعي من الجهات المسؤولة في ليبيا دراسة أسباب هذا الانخفاض في المؤشر، وضرورة إيجاد حلول سريعة لمعالجتها. كما يتوجب على الجهات المسؤولة دراسة أوجه القصور في أنظمة الرقابة المالية التي ساعدت على حدوث وانتشار حالات الفساد بهذا الشكل.

جدول رقم (1) ليبيا وفقا لمؤشر مدركات الفساد العالمي

السنة	مؤشر مدركات الفساد (0 إلى 100)	الترتيب عالميا
2014	18	174/166
2015	16	167/161
2016	14	176/170

* المصدر (تقرير منظمة الشفافية الدولية، أعداد مختلفة)

2. تقرير ديوان المحاسبة:

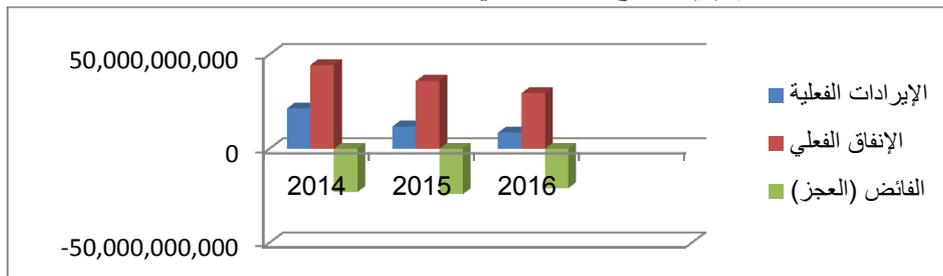
يعد ديوان المحاسبة الليبي الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في ليبيا، وهو هيئة مهنية مستقلة محايدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ويتبع السلطة التشريعية مباشرة، وهو عضو في المنظمات الدولية والأفريقية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. فقد أصدر الديوان تقاريره السنوية لعدة سنوات متضمنا الوضع المالي للدولة وفقا للمؤشرات المالية التراكمية والذي ظهرت كالتالي:

جدول رقم (2) المؤشرات المالية التراكمية

السنة	الإيرادات الفعلية	الإنتفاق الفعلي	الفائض (العجز)
2014	21,392,066,887	44,452,651,056	(23,060,584,169)
2015	11,858,000,000	36,014,869,338	(24,156,869,338)
2016	8,589,761,898	29,521,828,608	(20,932,066,710)
المجموع	41,839,828,785	109,989,349,002	(68,149,520,217)

* المصدر (تقرير ديوان المحاسبة، أعداد مختلفة)

من خلال النتائج الظاهرة بالجدول رقم (2) يتضح أن سنة 2014 تعد الأفضل على الرغم من أن هناك عجز يقدر بـ (23) مليار دينار، فقد حققت إيرادات تقدر بـ (21) مليار دينار، في حين أظهرت النتائج أن سنة 2016 كانت الأسوأ حيث حققت الدولة إيرادات تقدر بما يقارب (9) مليارات دينار. أما من حيث العجز المتحقق، فقد أظهرت النتائج أن سنة 2015 تعد الأسوأ حيث حققت عجزا يقدر بـ (24) مليار دينار، في حين كان العجز للسنتين 2014 و 2016 يقدر بـ (23) مليار وما يقارب بـ (21) مليار على التوالي. والشكل رقم (1) يوضح التغيرات التي حدثت على المؤشرات المالية المتراكمة:



الشكل رقم (1) التغيرات في المؤشرات المالية التراكمية



أولاً: الإيرادات العامة

بالرجوع إلى البيانات المتعلقة بالإيرادات وفقاً لما هي ظاهرة بتقارير ديوان المحاسبة وكما هي موضحة بالجدول رقم (3) أدناه يتضح الآتي:

بلغت الإيرادات المحققة من قطاع النفط ما يقارب (20) مليار دينار في سنة 2014، في حين في سنة 2015 بما يقارب (10) مليار دينار، وهذا الإنخفاض يعد كبير نسبياً أي بنسبة 50% تقريباً. واستمرت الإيرادات المحصلة من النفط في الإنخفاض حتى وصلت في سنة 2016 إلى ما يقارب (9) مليار دينار. أي إنخفاض بما يعادل 55% عن سنة 2014. ويرجع السبب في هذه الانخفاضات المتتالية إلى الأزمة التي تمر بها الحقول النفطية من إيقاف للإنتاج بسبب الإعتصامات والتغير في أسعار النفط وعدم استقرار سعر البرميل، بالإضافة للأسباب السياسية. حيث حدثت إنخفاضات في معدلات إنتاج النفط عن سنة 2014 بنسبة 50% و 55% للسنتين 2015، 2016 على التوالي. وهذا يعد مؤشراً خطيراً، إذ يعد النفط المصدر الرئيسي في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث تعادل نسبة إسهام قطاع النفط في التمويل ما يقارب 94%.

أما ما يخص الإيرادات المحصلة من الضرائب فقد أظهرت النتائج أن هناك زيادة في الإيرادات الضريبية، إذ بلغت الزيادة لسنة 2015 بـ (10) مليون دينار عن سنة 2014 أي ما يعادل 2%، بينما كانت الزيادة لسنة 2016 بـ (56) مليون دينار عن سنة 2014 أي ما يعادل 9%. وهذا يشير إلى أن قدرة أجهزة الدولة في تحصيل الضرائب في تحسن ملحوظ.

أما فيما يتعلق بالإيرادات الجمركية، النتائج تذبذباً واضحاً فقد بلغت المتحصلات في سنة 2014 ما يقارب (60) مليون دينار وانخفضت في سنة 2015 إلى (46) مليون دينار أي إنخفاض بـ (14) مليون دينار، ومن تم عادت الإيرادات بالزيادة لتصل إلى ما يقارب (65) مليون دينار، أي زيادة بنسبة 8%.

كما أظهرت النتائج أن المتحصلات من رسوم الخدمات العامة كانت في سنة 2014 بـ (196) مليون دينار تقريباً، بينما كانت مساوية لـ (0) في سنة 2015 ومن تم عادت في سنة 2016 لتصل إلى (348) مليون دينار.

بينما كانت المتحصلات من قطاع الإتصالات متذبذبة حيث إنخفضت من ما يقارب (411) مليون دينار في سنة 2014 لتصل إلى ما يقارب (215) مليون دينار في سنة 2016. قد يكون هذا الإنخفاض الحاصل سببه الضعف في الأجهزة الرقابية لكشف عمليات التلاعب الحادث في هذا القطاع.

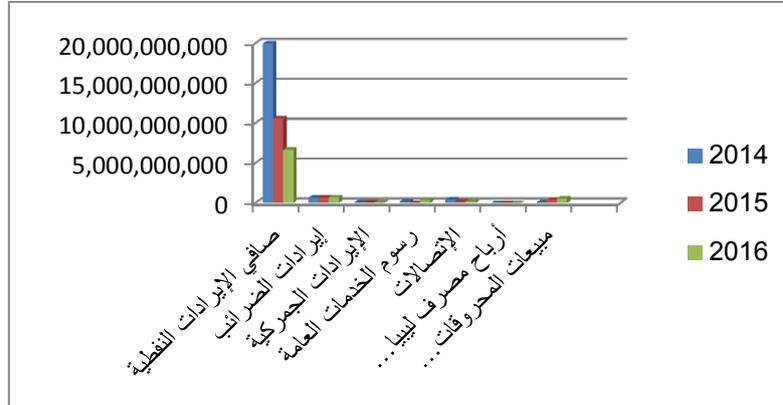
أما المبيعات من المحروقات المحلية كانت عكس المتوقع. حيث إرتفعت من ما يقارب (89) مليون دينار في سنة 2014 واستمرت في الزيادة لتصل إلى (580) مليون دينار في سنة 2016 على الرغم من أن الإنتاج من النفط كان منخفضاً لهذه السنة. ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة الملحوظة في المركبات الآلية الموجودة على الطرقات العامة والتي بدورها تتطلب استهلاك معدلات كبيرة من المحروقات.

الجدول رقم (3) الإيرادات العامة

2016	2015	2014	الأرباح المحققة
			البيان
6,665,450,922	10,598,000,000	19,976,636,426	صافي الإيرادات النفطية
716,985,271	671,000,000	660,869,213	إيرادات الضرائب
64,335,774	46,000,000	59,540,953	الإيرادات الجمركية
348,007,132	0	195,506,822	رسوم الخدمات العامة
214,933,005	160,000,000	410,889,002	الإتصالات
0	0	0	أرباح مصرف ليبيا المركزي
580,049,794	383,000,000	88,624,471	مبيعات المحروقات المحلية
8,589,761,898	11,858,000,000	21,392,066,887	إجمالي الإيرادات

* المصدر (تقرير ديوان المحاسبة، أعداد مختلفة)

والشكل التالي رقم (2) يوضح التغيرات على الإيرادات العامة والتي حدثت خلال سنوات الدراسة:



الشكل رقم (2) الإيرادات العامة للدولة

ثانيا: النفقات العامة

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (4) أدناه أن النفقات العامة بلغت ذروتها في العام 2014 حيث وصلت الى مايقارب (45) مليار دينار مقارنة بالسنتين 2015 و 2016 حيث انخفضت إلى حوالي (36) و (30) مليار دينار على التوالي عن سنة 2014. الملفت للنظر أن هذه الزيادة في حجم الإنفاق في المصروفات التسييرية والتي حدثت سنة 2014 يؤكد على عشوائية التصرف والأداء الغير منضبط بالإضافة لافتقاده للتخطيط والدراسة منقبل الجهات المعنية بالدولة. ومن ناحية أخرى لو نظرنا إلى الانخفاض الحاصل في نفقات





السنتين 2015 و 2016 لا نستطيع القول بأن هناك تحسن وذلك بسبب إنخفاض الإيرادات العامة لهاتين السنتين.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (4) نلاحظ أن مصروفات الباب الأول والمتعلقة بالمرتبات وما في حكمها إنخفضت من حوالي (24) مليار دينار في سنة 2014 لتصل إلى ما يقارب الـ (21) مليار دينار في سنة 2015 و مايقارب الـ (20) مليار دينار في سنة 2016. هذا الإنخفاض الملحوظ في المصروفات على المرتبات وما في حكمها قد يكون سببه الإنخفاض في الإيرادات العامة للدولة بالإضافة إلى حالات التزوير والتلاعب التي ضبقت من خلال تفعيل منظومة الرقم الوطني والتي كشفت وجود العديد من الحالات التي تتقاضى أكثر من راتب بالدولة.

أما فيما يتعلق بالباب الثاني والمتمثل في المصروفات العمومية فإن سنة 2015 كانت هي أعلى قيمة حيث بلغت حوالي (4) مليار دينار مقارنة بسنة 2014 و 2016 وللتين بلغتا حوالي (3) مليار دينار و (2) مليار دينار على التوالي. وهذا الإنخفاض لا يعد تحسنا في هذه المصروفات لأنه حسب ما ورد بتقرير ديوان المحاسبة أن هناك عدد كبير من الجهات العامة تقوم بدمج المخصصات المتعلقة بالمرتبات مع المصروفات العمومية في حساب واحد بالمصرف، وتقوم هذه الجهات باستخدام السيولة المتبقية من مخصصات المرتبات لتغطية النفقات الإدارية والمتعلقة بالمصروفات العمومية وهذا قانونا يعد مخالفة صريحة للقوانين واللوائح التي وضعتها الدولة.

استنادا لما ورد بالجدول رقم (4)، أظهرت أن نفقات التنمية إنخفضت بشكل تدريجي حيث كان رصيدها في سنة 2014 حوالي (5) مليار دينار واستمرت بالإنخفاض لتصل إلى مايقارب (4) مليار دينار في سنة 2015. أما سنة 2016 فكان رصيد نفقات التنمية هو الأقل مقارنة بالسنتين السابقتين حيث بلغ الرصيد مايقارب (2) مليار دينار وهذا يشير إلى أن المشاريع والبرامج التنموية في إنخفاض وإذا استمرت على هذا المنوال فإنه من المحتمل أن تتعطل المشاريع الحالية وكذلك لن نشاهد أي مشاريع تنموية جديدة في السنوات المقبلة. من الواضح جدا أنه هناك قصور في التخطيط للمشاريع المستقبلية أو قد يكون ضعف الإشراف على التنفيذ للمشاريع و قد يكون كلاهما معا. كما ورد بتقرير الديوان أن جزء من المشاريع تخص سنوات سابقة ومازال مستمر الصرف عليها على الرغم من أنه يفترض بها قد تم الإنتهاء منها منذ فترات سابقة وسلمت إلى الجهات ذات العلاقة. وهذا ما يؤكد أن هناك ضعفا في الإشراف وكذلك الوساطة والمحسوبية في عدم تطبيق الجزاءات الواردة في عقود الإتفاق المبررة بين الدولة والجهات المنفذة لهذ المشاريع التنموية. كما أن الإيرادات العامة للدولة لوحظ بها إنخفاض وهذا يقلل فرص الإستثمار في أي مشاريع تنموية مستقبلية.

أما عن الباب الرابع والمتعلق بنفقات الدعم يبين الجدول رقم (4) أن هناك انخفاضا واضحا حيث أن الرصيد انخفض من حوالي (13) مليار دينار في سنة 2014 واستمر في الإنخفاض ليصل إلى حوالي (6) مليار دينار في سنة 2016 أي بمعدل 54%. السبب الرئيسي لهذا الإنخفاض هو تقلص الإيرادات حيث إنخفضت من (21) مليار دينار في سنة 2014 لتصل إلى حوالي (9) مليار دينار والذي يقلل فرص إمكانية الدعم.

أما عن بندي الطوارئ والمعلق البالغين حوالي (4) مليون دينار و (20) مليون دينار على التوالي، لم يظهر إلا في سنة 2016. هذا المبلغ لم يتم توضيح الأساس الذي أتبع في احتسابهما واعتمادهما بالميزانية العامة للدولة كما أن هذه المبالغ لها تأثير على النفقات الأخرى إذ أنه من الواضح قد تم تخفيض النفقات المتعلقة إما ببعض أو كل نفقات الأبواب الأخرى لتغطية هذه البنود بالميزانية.

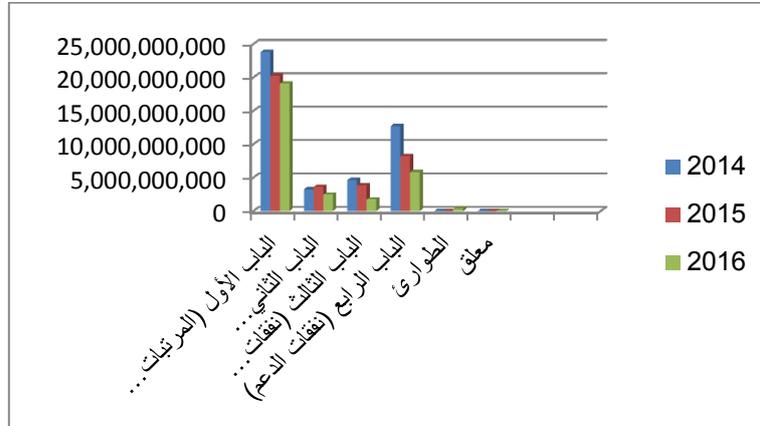


الجدول رقم (4) النفقات العامة

2016	2015	2014	المبالغ المسجلة البيان
19,094,025,18	20,307,241,686	23,817,651,056	الباب الأول (المرتبات وما في حكمها)
2,468,814,961	3,625,908,531	3,260,000,000	الباب الثاني (المصروفات العمومية)
1,747,573,887	3,861,752,918	4,645,000,000	الباب الثالث (نفقات التنمية)
5,841,398,000	8,219,966,203	12,730,000,000	الباب الرابع (نفقات الدعم)
350,500,000	-	-	الطوارئ
19,516,641	-	-	معلق
29,521,828,608	36,014,869,338	44,452,651,056	الإجمالي

* المصدر (تقرير ديوان المحاسبة، أعداد مختلفة)

والشكل التالي رقم (3) يوضح التغيرات التي حدثت على النفقات العامة للدولة:



الشكل رقم (3) النفقات العامة للدولة

خامسا: آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي وتحقيق التنمية:

وبالرجوع إلى الأدبيات التي حددت آليات الحوكمة فإنه يمكن تصنيف آليات الحوكمة إلى نوعين هما آليات داخلية وأخرى خارجية.

أولاً: الآليات الداخلية:

وتتضمن هذه الآليات الآتي:

1- مجلس الإدارة: والذي من خلاله يمكن للمساهمون متابعة ومراقبة القرارات في المؤسسة وخاصة الإستراتيجية منها، فهم من ينتخبون هذا المجلس والذي من صلاحياته الإشراف على المديرين التنفيذيين وذلك من أجل





ضمان سير العمل بشكل منظم وسليم والذي بدوره يؤدي إلى تعظيم ثروة المساهمين و الأطراف الأخرى الآخذة (السيد، 2005). بالإضافة إلى ذلك الرقابة التي يمارسها مجلس الإدارة توفر الحماية اللازمة لرأس المال المستثمر من سوء الاستعمال كما يعتبر إعفاء أو مكافأة الإدارة العليا من صلاحيات المجلس بالإضافة إلى مشاركته في تحديد إستراتيجيات المؤسسة. ومن أجل تحقيق الفعالية المثلى لهذه الآليات في التوجيه والرقابة يتم اللجوء للاعتماد على مجموعة من اللجان أهمها (عامر والعربي، 2012):

- لجنة التدقيق: ظهرت أهمية لجنة التدقيق في المؤسسة وأخذت أهمية بالغة لما يمكن لها أن تؤديه من دور مفيد في تعزيز الثقة والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية ودعم هيئات التدقيق الخارجي خاصة بعد الفضائح المالية التي حدثت لكبريات الشركات الرائدة.
 - لجنة المكافآت: يجب أن تشكل هذه اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث تتمحور مهامهم في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة العليا.
 - لجنة التعيينات: ومن مهامهم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين على أساس المهارة والخبرة كما يوكل إليهم مهام تقييم مهارات الموظفين بصفة دورية ومستمرة والإعلان عن الوظائف الشاغرة.
- 2- التدقيق الداخلي: من مزاياه أنه يتيح الفرصة للمواطنين من إمكانية مساءلة المؤسسة وهو ما يعزز المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين والتقليل من الفساد المالي والإداري (اتحاد الشركات الاستثمارية، 2011).

بالإضافة إلى أن من مهام هذه اللجنة تقدير المخاطر والتحقق من فعالية الإجراءات الرقابية واختبارها بما يتوافق مع السياسات والخطط الموضوعية وكل هذه الأدوار تساهم في جعل التدقيق الداخلي كآلية للحكومة (السيد، 2005).

ثانياً: آليات الحوكمة الخارجية:

وهي الآليات التي تنشأ خارج المؤسسة وتؤثر عليها بحيث تلزمها بتطبيق قواعد الحوكمة، ومن هذه الآليات نورد التالي (عامر والعربي، 2012):

- 1- منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري: تعتبر من الآليات المهمة بحيث تحفز المؤسسات وخاصة العاملة في نفس المجال على التميز في تقديم منتجاتها وخدماتها الأمر الذي يستدعي منها الحرص على توظيف عمالة مؤهلة وذات كفاءة عالية، وذلك بغية إبقاء مؤسسة ضمن المنافسة مع المؤسسات الأخرى.
- 2- الاندماجات والاكتمالات: والهدف من هذه العملية هو زيادة نمو المؤسسة وتوسعتها وكذلك إعادة هيكلتها، خاصة إذا كانت المؤسسة تعاني من تدني أداء جهازها الإداري، إذ يمكن الاندماج من السيطرة على سلوك الإدارة أو حتى الاستغناء عن خدماتها.
- 3- التدقيق الخارجي: والهدف منها هو تحسين نوعية البيانات المالية وذلك من خلال مايقدمه المدقق الخارجي من تقرير حول المؤسسة إذ يجب أن يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلال التام لما للتقرير الذي يعده من أهمية حول هذه البيانات المالية وينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق حول ذلك، حيث تملك هذه الأخيرة صلاحية اختيار المدقق الخارجي.
- 4- التشريع والقوانين: التشريعات والقوانين الصادرة تؤثر في عملية الحوكمة ليس من حيث تفاعل الأطراف مع بعضهم، فهي تحدد العلاقات بين كل من المساهمين، أصحاب المصلحة والإدارة ومجلس الإدارة.





وبالاستناد إلى ماورد في التقرير الصادر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) سنة 2009، إن لحوكمة الشركات تأثيرا كبيرا على تحقيق التنمية الاقتصادية ويمكن حصر هذا التأثير في النقاط التالية:

- زيادة فرص المؤسسات في الحصول على التمويل الخارجي، مما يمكن أن يفضي إلى استثمار أكبر، ومعدلات نمو أعلى، وخلق المزيد من الوظائف.
- تكلفة أقل لرأس المال وما يرتبط بها من تقييم أعلى للمؤسسات، مما يجعل الاستثمار أكثر جاذبية للمستثمرين، فيؤدي بدوره إلى النمو وزيادة التوظيف.
- أداء عملياتي أفضل من خلال التخصيص الأفضل للموارد والإدارة الأفضل، مما يفضي إلى خلق الثروة.
- تقلص مخاطر الأزمات المالية، وهو أثر على جانب خاص من الأهمية، حيث إن الأزمات المالية يمكن أن تفرض تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة.
- علاقات أفضل مع كل الأطراف المعنية، مما يساعد على تحسين العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل وعلى تحسين مجالات أخرى مثل حماية البيئة.

سادسا: النتائج والتوصيات:

النتائج:

في ظل الضعف الواضح في تطبيق مفهوم الحوكمة، بينت النتائج الواردة بتقرير منظمة الشفافية الدولية وكذلك التقرير الصادر عن ديوان المحاسبة الليبي التالي:

1. هناك ضعف واضح في تطبيق الحوكمة بالمؤسسات الليبية.
2. القطاع المصرفي بليبيا لديه قوانين تتعلق بالحوكمة ومع ذلك فإن هناك ضعفا واضحا في تطبيق الحوكمة بها.
3. هناك ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسات العامة والتي تعتبر من ضمن آليات الحوكمة، أدى هذا إلى نقشي ظاهرة الفساد داخل المؤسسات.
4. وجود مخالفات للقوانين والتشريعات واللوائح في ظل غياب دور الرقابة الفاعلة.
5. القصور الواضح في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وفقا للملاحظات الوارد بتقرير ديوان المحاسبة.
6. تعد ليبيا من أكثر الدول فسادا عالميا وكذلك عربيا.
7. نقشي الفساد بالدولة الليبية أدى إلى ظهور آثار اقتصادية سلبية على التنمية بليبيا.

التوصيات:

1. تبني تطبيق مفهوم الحوكمة داخل المؤسسات الليبية العامة وذلك من خلال تبني قوانين وإجراءات تلتزم المؤسسات بذلك.
2. توفير الدورات التدريبية والتوعية اللازمة للعاملين بالمؤسسات من أجل التأكيد على ضرورة الإلتزام بالمعايير الأخلاقية والسلوك المهني.
3. توفير الدعم اللازم للمراكز والهيئات البحثية بليبيا، وذلك للقيام ببعض الدراسات التي من شأنها المساعدة على تحديد مواطن الفساد، للوصول إلى حلول مناسبة وإصلاحه.
4. عقد اتفاقيات بين بعض الدول من أجل تبادل الخبرات وخاصة مع تلك الدول (مثل ماليزيا) التي لديها خبرة طويلة في الإصلاح الاقتصادي في محاولة منها للإصلاح الاقتصادي وخلق التنمية الاقتصادية بليبيا.

المراجع العربية:

- أبو بكر، ناجي حامد (2007)، مدى توافر المتطلبات اللازمة لتحقيق مبادئ حوكمة الشركات وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قارونس.



- اتحاد الشركات الاستثمارية (2011)، حوكمة الشركات، مكتبة آفاق، متوفر على <http://unioninvest.org/userfiles/uicpublicationfileAr/1557Corporate%20Governance.p>.df

- أكرم، حمزة محمد محمود (2019)، (المؤتمر الدولي للعلوم والتقنية، 2019)، دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد المالي في الشركات المملوكة للدول تحليلات واستنتاجات نظرية، (ليبيا).

- الخضيرى، أحمد محسن (2005)، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.

- السيد، إبراهيم عبد الجليل (2005)، (المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، 2005)، المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال برنامج مؤسسات الأعمال للتنمية المستدامة، (البحرين).

- الشواورة، فيصل محمود (2009)، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، 2009)، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، (ص 119 - 155).

- العيش، الصالحين محمد (2016)، (المجلة الدولية للقانون، 2016)، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة.

- الفطيسي، عبدالغني أحمد (2014)، (المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، فبراير 2014)، الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات 2008-2012م، (الأكاديمية الليبية طرابلس، ص 189 - 210).

- بوحديد، ليلي و يحياوي، إلهام (2016)، (مجلة آفاق للعلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، العدد الأول، 2016)، دور آليات حاكمية المؤسسات في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة العمومية الجزائرية، (جامعة الجلفة، ص 25 - 42).

- بوزيد، أحمد (2012)، مؤشر مدركات الفساد لعام 2012.

- جبريل، محمد وائل (2018)، (مجلة آفاق اقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثامن، 2018)، أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف الليبية التجارية دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالمصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة البيضاء، (جامعة المرقب، ص 1 - 49).

- دودين، أحمد يوسف (2015)، (مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، 2015)، أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد دراسة حالة شركة مصفاة البترول الأردنية، (جامعة الزرقاء، ص 69 - 79).

- ديوان المحاسبة الليبي (2014)، (2015)، (2016)، متوفرة على الموقع: <http://audit.gov.ly/home/reports.php>

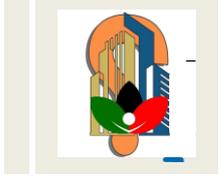
- عامر، ابن سالم والعربي، بالخضر محمد (2012)، (الملتقى العلمي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، 15 فبراير 2012)، تحليل طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والربحية، (جامعة بشار).

المراجع الأجنبية:

- Ashforth, B., and Anand, V. (2003). *The Normalization of Corruption in Organizations*. Research in Organizational Behaviour, 25, pp.1-52.

- Cadbury, A., (1992). *The code of best practice*. Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, Gee and Co Ltd, 27.





- Center for International Private Enterprise (CIPE) (2009), *Corporate Governance The Intersection of Public and Private Reform*, available at: http://www.cipe.org/sites/default/files/publication-docs/CG_USAID.pdf.
- El Gabasi, A. H., & Kertahadi & Firdausi, N. (2014). *An Analysis of corporate governance and its impact on the firm's financial performance in Libya: (A Study in ENI Oil and Gas Company)*. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), 16 (7).
- International Finance Corporation (IFC) (2010), *Corporate Governance Manual*, 2^{sc} edition.
- International Monetary Fund (IMF) (2016), *Corruption: Costs and Mitigating Strategies*.
- Nathmy, E. I., Al-Aroud, S. F., & Albaidin, T. H. (2015). *The Effect of the Absence of the Application of the Mechanisms of Corporate Governance on the Internal auditing Efficiency to reduce Financial Corruption in the Jordanian Ministries*. Advances in Management and Applied Economics, 5(4), 61.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2015), *G20/OECD Principles of Corporate Governance*, available at: <http://www.oecd.org/daf/ca>.
- Transparency International, *The Global Coalition Against Corruption*, available at: <https://www.transparency.org>.

Abstract:

Financial corruption is one of the serious phenomena faced by countries, especially those of developing countries. The existence of such a phenomenon will lead to the destruction of the economies of the state by causing economic recession, which in turn will lead to disrupt economic development processes within countries. The financial corruption in the Libyan economy is one of the biggest problems, and it is also a challenge to achieve economic development. According to Libyan Audit Bureau (2012), there is a weakness in internal audit systems, which were caused by either its absence or its ineffectiveness. So, based to Cadbury (1992) financial corruption is the main reason that disrupts the achievement of development, as well as some other problems related to accounting aspects. The report was issued after several collapses in major global companies listed on the stock market, such as WorldCom, Enron and Maxwell in the 1990s. According to the report, the cause of these collapses is the existence of financial corruption in addition to problems related to accounting aspects, the report also mentioned the mechanism to reduce these problems which are corporate governance. Where, the report mentioned to the importance of corporate governance as an effective mechanism to reduce the problems through a number of mechanisms (internal mechanisms such as board of directors and external mechanisms such as external auditing), which in turn will lead to reduce the financial corruption then achieving the development. Where, this research was used Qualitative approach, which describes the phenomenon in order to interpret it and provide a number of results. The results showed that there is a weakness in the implementation of the concept of the corporate governance in Libyan public institutions and this study was provided a number of recommendations have been made.

